العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

التحولات الاقتصادية في بلاد الشام في ظل الوجود الصليبي الإنتاج والتجارة والضرائب (489-690هـ).

م. م سوسن عبد جبار
جامعه القادسية – كليه التربية

الملخص:
تعد بلاد الشام من أهم الأقاليم التي حظيت بمكانة بارزة في التاريخ الاسلامي لما تمتعت به من موقع جغرافي مميز يجعلها حلقة وصل بين المشرق والمغرب ومركزًا للتواصل الحضاري التجاري بين القارات والشعوب المختلفة وقد أسهم هذا الموقع في جعلها مسرحًا للتفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية عبر العصور الأمر الذي أكسبها أهمية خاصة في الدراسات التاريخية.
وفي ضوء هذه الأهمية تبرز دراسة النظم المالية و الضريبية التي طبقها الصليبيون في بلاد الشام بوصفها أحد المداخل الرئيسة لفهم طبيعة الإدارة الصليبية في تنظيم شؤون الدولة وإدارة مواردها فالسياسة الضريبية لم تكن مجرد وسيلة لتأمين الإيرادات بل مثلت أداة تعكس توجهات السلطة الحاكمة وعلاقتها بالسكان المحليين كما كشفت عن طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية التي سادت خلال فترة الوجود الصليبي حيث تسعى هذه الدراسة إلى البحث في المنظومة الضريبية التي اعتمدها الصليبيون في بلاد الشام من خلال التعرف على أنواع الضرائب ومجالات فرضها فضلًا عن بيان آثارها الاقتصادية والاجتماعية.
الكلمات المفتاحية : التحولات الاقتصادية - بلاد الشام - الوجود الصليبي- الإنتاج والتجارة والضرائب (489-690هـ).

The economic transformation in the Levant under the comprehensive presence of the economy, trade and taxes (489-690 AH).

A.L Sawsan Jabbar
University OF Al-Qadisiyah / College of Education
mailto:sawsan.jabbar@qu.edu.iq

Abstract
The Levant is considered one of the most historically significant regions due to its distinctive geographic position, which made it a link between East and West and a center for trade and cultural exchange between continents and peoples. This location made it a stage for political, economic, and military interactions throughout the ages, giving it special importance in historical studies. In light of this importance, studying the tax and financial systems applied by the Crusaders in the Levant emerges as one of the main approaches to understanding the nature of Crusader administration and its methods of organizing state affairs and managing resources. Tax policy was not merely a means of securing revenue; it also reflected the orientations of the ruling authority and its relationship with the local population, and revealed the nature of the economic and social structure that prevailed during the Crusader presence.This study seeks to examine the tax system adopted by the Crusaders in the Levant by identifying the types of taxes and the areas in which they were imposed, as well as clarifying their economic and social effects.

Keywords: Economic Transformations — Bilād al-Shām (the Levant) — The Crusader Presence — Production, Trade, and Taxes (489–690 AH).

❖ **موقع بلاد الشام وأثرها في الحركة التجارية:**

أولاً: تسمية بلاد الشام :

كان يطلق أسم الشام على أجزاء المنطقة الشمالية من البلاد العربية حيث تعددت الآراء حول اشتقاق تسمية "الشام" إذ كان العرب في الجنوب يطلقون هذا الاسم على المنطقة الشمالية من البلاد العربية بينما يذهب " ابي البقاء في كتاب نزهة الإنام إلى أن التسمية جاءت من تشاؤم قوم من بني كنعان حين نزلوها[1]"، في حين ياقوت الحموي ارجع التسمية " نسبةً إلى سام بن نوح، أول من نزلها وأن السين قُلبت شينا في تعريب اللفظ، لأن اسم سام بالسريانية "شام" وبالعبرية "شيم"[2]. بينما يرى أبن شداد أن التسمية جاءت لوقوع البلاد على شمال الكعبة أي على اليد الشؤمى أي اليسرى منها[3]. فضلاً عن ذلك أشار بعضهم إلى اختلاف ألوان تربتها بين الأبيض والأسود والأحمر والأصفر بتدرجاتها المختلفة, وقد أضاف ابن عساكر بعداً تاريخياً في تفسير التسمية إذ أشار إلى احتمال أن يكون اسم الشام مأخوذاً من اسم "سوريّة" الذي كان الاسم الأصلي للبلاد ثم أصبح متجراً للعرب في ذلك العهد فقيل"شامرين" ثم اختصروه إلى الشام[4].

ثانياً: الحدود الجغرافية لبلاد الشام:

تعد بلاد الشام ذات مساحة واسعة من حيث حدودها السياسية نظراً لارتباطها بالحروب والفتوحات الإسلامية التي جعلت تلك الحدود في حالة مستمرة بين مد وجزر وقد وصفها ابن حوقل بقوله: "إن غربيها بحر الروم، وشرقيّها البادية من ايلة إلى الفرات، وشماليّها بلاد الروم، وجنوبيّها مصر وتيه بني إسرائيل، وآخر حدودها مما يلي مصر رفح، ومما يلي الروم الثغور"[5].

المعروفة كملطية والحدث ومرعش والمصيصة وأذنة وطرطوس , وقد قُدر طول الشام من العريش إلى الفرات بمسيرة نحو شهر، وعرضها من جبلي طيئ إلى بحر الروم بنحو عشرين يوماً، أما بالمقاييس الحديثة فيبلغ طولها نحو ألف كيلومتر، وعرضها نحو مائة وخمسين كيلومتراً، ومساحتها الإجمالية نحو مائة وثلاثة وثمانين ألف كيلومتر مربع[6].

ثالثاً: الموقع الجغرافي وأثره في الحركة التجارية:

أسهم الموقع الجغرافي المتميز لبلاد الشام في جعلها محوراً تجارياً وحضارياً بامتياز إذ أعطاها هذا الموقع مسؤولية في نقل الحضارة من الشرق إلى الغرب فهي تقع في منتصف الطريق بين الجزيرة العربية جنوباً وبلاد الروم شمالاً ومن ثم غدت ممراً لحركة القوافل التجارية بين القارات حيث تمتد المنطقة الساحلية لبلاد الشام على شريط ممتد من ساحل شبه جزيرة سيناء حتى خليج الإسكندرونة، وهو شريط يتسع في بعض مناطقه ويضيق في أخرى مما أتاح قيام موانئ وحواضر تجارية مزدهرة[7]. وقد توافر في الشام جملة من الأنهار أبرزها نهر الفرات الذي يعد من أعظم الأنهار إذ ينبع من شمال مدينة أرزن الروم ثم يتجه جنوباً مما أسهم في تنشيط الملاحة الداخلية وحركة التبادل التجاري[8].

رابعاً: مدن الشام ودورها في الحركة التجارية:

احتضنت بلاد الشام جملة من الحواضر الكبرى التي شكلت مراكز إشعاع تجاري و حضاري وفي مقدمتها: "حلب وحماة وحمص ودمشق وبيت المقدس، أما على الساحل فكانت تتصدر المشهد كل من: أنطاكية وطرابلس وعكا وصور وعسقلان".

وقد قسمت بلاد الشام إلى خمسة أقسام إدارية تعرف بالأجناد، "وهي: جند فلسطين، وجند الأردن، وجند حمص، وجند دمشق، وجند قنسرين، وكانت هذه التقسيمات تعكس في جوهرها التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي والتجاري في البلاد[9]."

خامساً:الموانئ التجارية في بلاد الشام:

العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

احتلت الموانئ التجارية في بلاد الشام مكانة محورية في النشاط الاقتصادي خلال فترة الوجود الصليبي، إذ مثّلت حلقة الوصل بين أسواق الشرق ومراكز التجارة في حوض البحر المتوسط. وقد أدرك الصليبيون منذ استقرارهم في المدن الساحلية أهمية السيطرة على هذه الموانئ لما توفره من موارد مالية كبيرة، فضلاً عن دورها في دعم التواصل التجاري مع أوروبا. وأسهم الموقع الجغرافي لمدن الساحل الشامي في جعلها مراكز رئيسة لتبادل السلع والبضائع القادمة من المشرق الإسلامي والمتجهة نحو الأسواق الأوروبية[10].

ولم يتمكن الصليبيون من بسط نفوذهم على معظم الموانئ الشامية إلا بمساندة القوى البحرية الإيطالية، ولاسيما جنوة والبندقية وبيزا، التي قدمت الدعم العسكري والبحري اللازم للاستيلاء على عدد من المدن الساحلية المهمة. "وقد حصلت هذه المدن الإيطالية مقابل مساعدتها على امتيازات واسعة شملت الإعفاء من بعض الضرائب، وحق امتلاك الأحياء التجارية الخاصة بها، وإنشاء المخازن والفنادق والأسواق التي تديرها بصورة شبه مستقلة عن السلطة الصليبية.وأدى منح هذه الامتيازات إلى ظهور جاليات تجارية إيطالية مستقرة في الموانئ الشامية، حيث أقام التجار الإيطاليون أحياءً خاصة ضمت مرافق اقتصادية متنوعة، منها المستودعات التجارية والفنادق والورش والأسواق، فضلاً عن المؤسسات الإدارية والقضائية التي تولت تنظيم شؤونهم التجارية وبمرور الوقت أصبحت هذه الأحياء مراكز اقتصادية مؤثرة في الحياة التجارية للمدن الساحلية وأسهمت في تعزيز حركة الاستيراد والتصدير وربط الأسواق الشامية بالشبكات التجارية الأوروبية"[11].

وقد يعكس وجود هذه الجاليات على ازدهار النشاط التجاري في بلاد الشام إذ نشطت حركة انتقال السلع التجارية بين الشرق والغرب حيث ادى هذا الى زيادة أهمية موانئ عكا وصور وطرابلس وأنطاكية بوصفها مراكز لتجميع البضائع وإعادة تصديرها كما ساعد التجار الإيطاليون على توسيع نطاق الأسواق التجارية وفتح منافذ جديدة لتسويق المنتجات الشامية وهذا الأمر الذي أسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة حجم المبادلات التجارية[12].

وشملت السلع المتداولة في هذه الأسواق منتجات صناعية و زراعية مختلفة، مثل السكر والزيوت والأقمشة الحريرية والتوابل والمواد الخام، فضلاً عن السلع المستوردة من مناطق الشرق الأقصى وقد اسهم هذا في كثافة الحركة التجارية إلى ازدياد الحاجة إلى تنظيم العمليات المالية وتطوير وسائل التبادل التجاري حيث شهدت اغلب المدن الساحلية نشاطاً ملحوظاً في مجال الصيرفة وتداول العملات المختلفة التي كانت تستخدم في المعاملات التجارية بين التجار المحليين والأجانب[13].

كما ساهمت الجاليات الإيطالية في تطوير الأنشطة المالية المرتبطة بالتجارة، من خلال تنظيم عمليات التحويل المالي والائتمان التجاري وتبادل العملات، الأمر الذي وفر قدراً من الاستقرار للحركة الاقتصادية. وأصبحت الموانئ الشامية مراكز مالية إلى جانب كونها مراكز تجارية، مما عزز مكانتها الاقتصادية خلال القرنين السادس والسابع الهجريين[14].

"وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي ترتبت على ازدهار التجارة، فإن الامتيازات الواسعة التي حصلت عليها الجاليات الإيطالية أسهمت في تعزيز نفوذها الاقتصادي داخل المدن الصليبية، وأوجدت حالة من التنافس التجاري بين القوى الإيطالية المختلفة. كما انعكس هذا النفوذ على السياسة الاقتصادية للسلطات الصليبية التي اعتمدت بصورة متزايدة على عائدات التجارة والرسوم المفروضة على البضائع والتجار، وهو ما أدى إلى ارتباط ازدهار الاقتصاد الشامي آنذاك بنشاط الموانئ والأسواق والجاليات التجارية الأجنبية"[15].

ويبين من ذلك إن الموانئ التجارية والجاليات الإيطالية شكلت أحد أهم المرتكزات الاقتصادية للوجود الصليبي في بلاد الشام إذ أسهمت في أزدهار التجارة الخارجية وربط المنطقة أقتصادياً، كما وفرت مورداً مالياً مهماً للسلطات الصليبية من خلال الضرائب والرسوم التي فرضت على الأنشطة التجاري[16].

سادساً: البعد الحضاري والسامي لبلاد الشام:

لا يمكن فهم دور بلاد الشام التجاري بمعزل عن بعدها الحضاري العميق إذ أثبتت الدراسات أن المجموعات القبلية العربية دخلت بلاد الشام منذ الألفية الرابعة قبل الميلاد ولم تنقطع الصلات بين

الجزيرة العربية والشام عبر العصور وقد جرت هذه الهجرات من ناحيتين: من ناحية البادية السورية باتجاه حوران والبلقاء ومن ناحية تدمر باتجاه حلب وحاضر قنسرين[17].
وقد اسهمت هذه الحركية المتواصلة إلى أزدهار شبكة العلاقات التجارية إذ عرف المجال الممتد بين شمال الحجاز وجنوب الشام ازدهاراً تجارياً واضحاً تجلى في قيام دولتي البتراء وتدمر اللتين تحولتا إلى مراكز تجارية كبرى تربط الشرق بالغرب كما أسهمت تجارة الأنباط واللحيانيين والثموديين مع بصرى ودمشق وغزة في ترسيخ مكانة الشام محوراً لا غنى عنه في شبكة التجارة الإقليمية.
وفي ضوء ذلك كله يتبين أن موقع بلاد الشام لم يكن مجرد موضع جغرافي بل كان عاملاً محورياً في تشكيل مسارات التجارة وحركة الحضارات وقد جعل منها ملتقى للثقافات والتبادل الاقتصادي عبر العصور[18].

❖ **تأثير الحروب الصليبية على الاقتصاد الشامي:**

أولاً: البنية الاقتصادية لبلاد الشام في ظل الوجود الصليبي
اتسمت الحياة الاقتصادية في بلاد الشام خلال حقبة الحروب الصليبية بالتنوع والتعدد وقامت على ثلاثة محاور إنتاجية من حيث الزراعة والصناعة والتجارة وقد أحدث الوجود الصليبي تحولات جوهرية في هذه المنظومة الاقتصادية تفاوتت بين التأثير المباشر الناجم عن العمليات العسكرية والتأثير غير المباشر المترتب على السياسات الإدارية والضريبية التي انتهجها الحكام الصليبيون[19].

ثانياً: القطاع الصناعي وتنوع نشاطاته:

١- الصناعات الغذائية

حيث احتلت صناعة زيت الزيتون مكانة متقدمة في المشهد الصناعي الشامي، وتمركزت بصورة رئيسية في المدن الفلسطينية الكبرى واعتمدت هذه الصناعة على آليات تقليدية تقوم على جمع ثمار الزيتون وتحويلها في منشآت متخصصة تعمل بالطاقة الحيوانية أو البشرية وقد نشأت الى جانب هذه الصناعة صناعة مكملة لها هي صناعة الصابون التي وجدت في المناطق الجبلية المحيطة ببيت المقدس بيئة خصبة لازدهارها، نظراً لوفرة المواد الخام اللازمة لها وقد حرص الحكام الصليبيون على إحكام قبضتهم على هذا القطاع من خلال نظام احتكاري صارم يشترط الحصول على إذن ملكي مسبق مقابل رسوم مالية محددة وفي سياق الصناعات الغذائية ذاتها، برزت صناعة السكر بوصفها نشاطاً اقتصادياً ذا أهمية تصديرية بالغة[20]، حيث أتقن الصليبيون أساليب استخلاصه من نبات القصب، وشيدوا لذلك منشآت صناعية متعددة في الموانئ الشامية الكبرى وأمدوا بمنتجاتها الأسواق الأوروبية على مدى قرنين متتاليين كما شهدت صناعة النبيذ والمشروبات المخمرة نشاطاً ملحوظاً في المدن ذات الغالبية المسيحية، وأسهمت بعض الحواضر الشامية كأنطاكية وصيدا وبيت المقدس في تزويد الأسواق الأوروبية بمنتجاتها التي نالت شهرة واسعة[21].

٢- صناعة المنسوجات والصباغة

أولى الصليبيون الى صناعة المنسوجات اهتماماً بالغاً وتنوعت منتجاتها لتشمل أصناف القطن والصوف والحرير والكتان فضلاً عن الأقمشة الفاخرة المزركشة بخيوط المعادن الثمينة واكتسبت مدن بعينها سمعة متميزة في هذا المجال إذ عرفت صور وطرابلس وأنطاكية بجودة منسوجاتها وتنوعها وقد استدعى التوسع في هذه الصناعة "تطوير صناعة الصباغة الملازمة لها وتصدرت مدينة طرابلس هذا القطاع معتمدةً على نباتات الصباغة المتوفرة في محيطها الجغرافي وكانت موادها الخضراء تجد طريقها أيضاً إلى مصانع النسيج الأوروبية وقد اضطلع اليهود بدور محوري في هذه الصناعة، إذ غدت شبه حكر عليهم بموجب عقود إيجار سنوية مع السلطة الصليبية.[22]"

٣- الصناعات الحرفية المتخصصة

من اشهر الصناعات التي تميزت في بلاد الشام صناعة الزجاج حيث وصلت الى مستوى رفيع من الجودة وتركزت في مدينتي صور ويافا اللتين تتوفر في محيطهما الساحلي المواد الخام الضرورية لهذه الصناعة. "وقد انتهت شهرة الزجاج الشامي إلى أن يؤسس البنادقة منشأة متخصصة لإنتاجه في صور وفي المقابل وجه الصليبيون اهتماماً خاصاً نحو صناعة الأسلحة والمعدات الحربية، مستغلين مناجم

الحديد القريبة من بيروت، وموسعين نطاق استخدامه ليتجاوز الأغراض العسكرية إلى الأدوات الزراعية ومستلزمات البناء[23]. كما ازدهرت صناعة الحلي ومشغولات الذهب والفضة والأحجار الكريمة، مدفوعةً بالطلب المتزايد من أثرياء المجتمع الصليبي، ومن حجاج أوروبا الباحثين عن التذكارات الدينية[24]".

ثالثاً: المنظومة الضريبية وانعكاساتها

أرسى الحكام الصليبيون منظومة ضريبية متشعبة عرفت بالمكوس وكانت تحصل عند المنافذ البرية والبحرية وتمثّل مورداً ثابتاً لخزينة الدولة والإقطاعيين على حد سواء وتضمنت هذه فضريبة الخراج كانت تقع على عاتق المزارع وتستوفى في موسم الحصاد وتبلغ ثلث حجم المحصول الكلي يضاف إليها تقديمات عينية إلزامية في مواسم دينية محددة وضريبة العشر فرضت على مختلف المنتجات الزراعية وأُلزم بها جميع سكان المملكة بقرار صدر عن مجمع ديني انعقد في نابلس أما ضريبة الرأس فطالت شرائح واسعة من السكان بصرف النظر عن انتمائهم الديني وكانت تدفع سنوياً عن كل فرد وفي الأسواق والمدن فرضت ضرائب تجارية متفاوتة النسبة تبعاً لنوع السلعة تراوحت بين نسب منخفضة وأخرى مرتفعة وعلى الصعيد الأوروبي ظهرت ضريبة سميت بعشور صلاح الدين نسبةً إلى انتصاراته وكانت تجبى من كافة الفئات الاجتماعية لتمويل الحملات العسكرية[25].

رابعاً: التجارة والأسواق:

١- الحضور الإيطالي ودوره التجاري

أدى التجار الإيطاليون دوراً محورياً في تنشيط الحياة التجارية بالمنطقة واستثمروا الامتيازات الجمركية الممنوحة لهم في إقامة مراكز تجارية متينة في الحواضر الساحلية الكبرى [26],"وقد وصف الرحالة ابن جبير مدينة عكا بأنها قاعدة المدن الصليبية في الشام ومحط أنظار التجار من المسلمين والنصارى على اختلاف بلدانهم، وهو وصف يعكس الثقل التجاري الذي كانت تحمله هذه المدينة[27].".

٢- السياسات التجارية

سعى بعض الملوك الصليبيين إلى تبني سياسات تجارية زادت في رفع الضرائب عن تجارة الحبوب والمواد الغذائية حيث ساهم هذا في تشجيع التبادل التجاري مع الجانب الإسلامي بما يضمن استمرار تدفق السلع إلى المدن الصليبية واستقرار أسعارها.

٣- الأسواق وأنماطها

تعددت الأسواق في المدن الخاضعة للحكم الصليبي وتنوعت أنماطها فكانت منها الأسواق الدائمة التي تواصل نشاطها طوال العام، ومنها الأسواق الموسمية المرتبطة بالمناسبات الدينية وتميزت بيت المقدس بشبكة من الأسواق المتخصصة التي تلبي احتياجات سكانها والحجاج الوافدين وكان من أبرزها سوق الصرافة الذي نشأ استجابةً لتنوع العملات الواردة مع القادمين من مختلف أنحاء العالم إذ تمركز فيه وفق انتماءاتهم الديني[28].

خامساً: الأثر الاقتصادي للعمليات العسكرية

خلفت الحملات العسكرية الصليبية تداعيات اقتصادية حادة طالت مختلف مناطق بلاد الشام ففي أثناء الحملة الصليبية الخامسة تعرضت اغلب المنطقة لنهب شامل طال المخزون الغذائي والثروة الحيوانية وبضائع السوق الدوري وامتدت موجة النهب لتبلغ مناطق متعددة بين بيسان وبانياس. وقد ولد ذلك حالة من الذعر الاقتصادي في دمشق، تمثلت في ارتفاع حاد في الأسعار ونزوح جماعي للسكان عن قراهم وأراضيهم الزراعية وبلغت التداعيات الاقتصادية ذروتها حين سقطت دمياط بيد الصليبيين فتشتت سكانها وتعطلت حركتها التجارية، وغدت قاعدة لتمركز الأعداد المتزايدة من الصليبيين القادمين من أوروبا. والدلالة الأعمق اقتصادياً تتجلى في العرض الذي قدمتة السلطان الصليبية إذ أبدى استعداده للتنازل عن أراض شاسعة مقابل إخلائهم لمصر مما يكشف عن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية البالغة التي كانت تمثلها مصر بمواردها الضخمة في موازين الصراع بين الطرفين[29].

❖ **النظم الضريبية والمالية في بلاد الشام إبان الوجود الصليبي**

العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

شكل البعد الاقتصادي ركيزة محوريةً في استمرار الوجود الصليبي ببلاد الشام إذ لم يكن بمقدور أي كيان سياسي أن يصمد في مواجهة الضغوط العسكرية والإدارية المتواصلة دون امتلاك موارد مالية منتظمة وكافية ومن هذا المنطلق أولى الحكام الصليبيون اهتماماً بالغاً ببناء منظومة ضريبية متكاملة الأركان، استمدت بعض ملامحها من الموروث الإداري البيزنطي،" وأضافت إليه عناصر مستحدثة فرضتها طبيعة المجتمع الجديد القائم على التنوع الديني والإثني. وقد عكست هذه المنظومة في مجملها رؤية الحكام الصليبيين للسكان المحليين بوصفهم مصدراً ثابتاً للثروة، كما كشفت عن طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين السادة الإقطاعيين والفلاحين والتجار على حد سواء[30]."

ولم تقتصر الأهمية الضريبية على الجانب المالي بل امتدت لتشمل أبعاداً اجتماعية وسياسية عميقة فمن خلال فرض الضرائب وتنظيمها كرس الصليبيون سلطتهم على الأرض وساكنيها وأحكموا قبضتهم على الحركة التجارية في المنافذ البحرية والبرية . وعرفت هذه الضرائب بمسمى "المكوس"، وكانت تمثل المورد الثابت الذي لا ينضب سواء للخزينة الملكية أو لخزائن السادة الإقطاعيين في مختلف أرجاء المملكة[31].

أولاً: الضرائب الزراعية وأثرها على الفلاحين

- **ضريبة الخراج**

تعد ضريبة الخراج من أبرز الضرائب التي أسسها الصليبيون في بلاد الشام حيث استهدفت بصورة مباشرة الطبقة الإنتاجية الأساسية المتمثلة في الفلاحين العاملين على الأرض وكانت هذه الضريبة تحصل في موسم الحصاد عند انتهاء الدورة الزراعية السنوية وقد حددت بنسبة ثلث إجمالي المحصول وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بما كان يتبقى للفلاح من دخل بعد استيفاء متطلبات الحياة اليومية وتكاليف الزراعة[32].

ولم يتوقف التوسع عند هذا الحد بل شمل النظام الإقطاعي الصليبي الفلاحين بتقديم عطايا عينية إجبارية لسادتهم الإقطاعيين في ثلاثة مواسم دينية رئيسية في السنة وهي: "عيد الميلاد المجيد، ومطلع فترة الصوم الكبير، وعيد القيامة. وتنوعت هذه العطايا بين الدواجن والبيض والجبن والأخشاب، يُضاف إليها عدد من قطع البيزنتات الذهبية، مع إشارة المصادر إلى أن مقادير هذه العطايا لم تكن موحدة بل كانت تتباين من منطقة إلى أخرى تبعاً لعرف كل إقطاعية وسياسة صاحبها[33]."

وإذا نلاحظ من خلال هذا النظام أن الفلاح الصليبي الخاضع كان يواجه عبئاً مزدوجاً فهو يؤدي ثلث محصوله ضريبة للدولة ثم يتحمل فوق ذلك أعباء العطايا الإجبارية الموسمية اذ يجعل هذا الى ما يواجهه من ضيق هامش ما يتبقى له من دخل ويجعل حاله أقرب إلى الفلاح الحر رغم التمايزات القانونية بينهما في النظام الإقطاعي[34].

- **ضريبة العشر الكنسية**

وازت ضريبةُ العشر ضريبةَ الخراج في أهميتها غير أنها تميزت عنها بكونها ذات طابع ديني واضح إذ كانت تجبى لصالح الكنيسة لا للسلطة الدنيوية مباشرة وشملت هذه الضريبة المستوطنين الصليبيين القادمين من أوروبا فضلاً عن السكان المحليين من مختلف الانتماءات الدينية وكان كل خاضع لها يؤدي عشر دخله السنوي وتحديداً في يوم عيد القديس مارتن الموافق لشهر نوفمبر من كل عام[35].

وامتدت هذه الضريبة لتطال طيفاً واسعاً من الأصول والمنتجات فشملت الممتلكات في الأراضي الزراعية وكذلك المحاصيل الزراعية الرئيسية كالحنطة وزيت الزيتون والفول والكروم، مما يدل على أن مفهوم الوعاء الضريبي كان شاملاً ومتسعاً يصعب التملص منه.

وقد أسبغ الصليبيون على هذه الضريبة طابعاً مؤسسياً راسخاً حين عُقد المجمع الكنسي في مدينة نابلس بحضور الملك الصليبي بلدوين الثاني شخصياً فصدر عن هذا المجمع قرار يلزم جميع سكان المملكة دون استثناء بأداء ضريبة العشور للكنيسة. بيد أن هذا القرار تضمن استثناءً لافتاً يكشف عن موازين القوى داخل المجتمع الصليبي إذ أُعفيت الهيئات الدينية العسكرية ومنها فرسان الداوية (الهيكل) من هذا الالتزام

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

رغم امتلاكهم لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية المنتجة. ويعكس هذا الاستثناء مدى النفوذ الذي بلغته هذه الهيئات العسكرية الدينية، ومقدرتها على انتزاع الامتيازات من السلطة الملكية والكنسية معاً[36].

ثانياً: الضرائب الشخصية والمدنية

- **ضريبة الرأس**

تمثل ضريبة الرأس نموذجاً فريداً في منظومة الضرائب الصليبية لما تكشفه من نظرة الحكام الصليبيين إلى الأفراد كوحدات ضريبية مستقلة بصرف النظر عن مواردهم أو وضعهم الاجتماعي. وقد فُرضت هذه الضريبة على أوسع شريحة سكانية ممكنة، إذ شملت الفلاحين المسلمين واليهود والمسيحيين والشوام على حدٍّ سواء، دون تمييز ديني أو طائفي في الالتزام بها.وحُدِّدت قيمة هذه الضريبة بقطعة من العملة البيزنطية المعروفة بالنوميسما، وكانت قيمتها التبادلية تعادل وزن 230 كيلوغراماً من القمح، وهو مقياس يعكس ارتباط الاقتصاد الصليبي بالقاعدة الزراعية ومنتجاتها[37].

وكانت هذه الضريبة تؤدَى مرة واحدة في العام وما يميزها أنها لم تكن تقع على عاتق رب الأسرة وحده كما هو الحال في كثير من الأنظمة الضريبية التقليدية بل كان كل فرد ذكر بلغ سن الرشد ملزماً بأدائها باستقلالية تامة مما يجعلها أداة توسيع فعّالة لقاعدة المكلفين بالضرائب، وظاهرة ضريبية مستحدثة في سياق بلاد الشام[38].

ومن الناحية الاجتماعية، كانت ضريبة الرأس تذكر الخاضعين لها في كل عام بوضعهم كرعايا خاضعين للسلطة الصليبية وكانت بمثابة اعتراف ضمني بشرعية هذه السلطة من قبل دافعيها وإن كان هذا الاعتراف مفروضاً بحكم الأمر الواقع لا بالقناعة أو الرضا[39].

ثالثاً: الضرائب التجارية وارتباطها بالحركة الاقتصادية

- **ضريبة الأسواق**

أولى الصليبيون عناية خاصة بتنظيم الحركة التجارية في مدنهم، وكان أبرز تجليات ذلك منظومة ضريبة الأسواق التي بدأ تطبيقها عند بوابات المدن، حيث كانت السلطات تُدقق في كل ما يدخل من سلع وبضائع قبل السماح بمرورها. وقد وضع مرسوم يوهمند الرابع الذي حكم بين عامَي 1187 و1233م الإطار القانوني لهذا النظام، وأكد عدم السماح بمرور أي بضاعة خاضعة للرسوم الجمركية دون استيفاء ما يترتب عليها.

- وتميز هذا النوع من الضرائب بمرونة نسبية إذ لم تكن نسبته ثابتة، بل كانت تتفاوت تبعاً لطبيعة السلعة وقيمتها، وقد تراوحت في القرن السابع الهجري الموافق للقرن الثالث عشر الميلادي بين 4% و25% من قيمة البضاعة، وهو تفاوت واسع يشير إلى وجود تصنيف دقيق للسلع وفق معايير محددة واللافت في هذا السياق أن السوق الصليبية اعتمدت على عملتين متداولتين في آنٍ واحد؛ الدينار الصليبي الفضي والدرهم الإسلامي، مما يكشف عن مستوى التداخل الاقتصادي العميق بين الطرفين رغم حالة الصراع السياسي والعسكري المتواصل[40].

- **ضريبة الوارد والصادر**

تمثل ضريبة الوارد والصادر نموذجاً على الاندماج الصليبي في شبكة التجارة الدولية التي كانت تُهيمن عليها المدن الإيطالية في تلك الحقبة. وكان التجار الإيطاليون يؤدّون هذه الضريبة في الموانئ الصليبية على الساحل الشامي، "وفي عام 589هـ صدر قرار بفرض ضريبة على البضائع التي يستوردها هؤلاء التجار من المدن الإسلامية الساحلية، وتحديداً عند بيعها في ميناء صور. ويلفت الانتباه في هذه الضريبة وجود استثناء عملي مهم، وهو أن البضاعة التي لا تُباع لا يترتب عليها التزام ضريبي، وهو ما يدل على أن المشرع الصليبي ربط الضريبة بتحقق الكسب التجاري الفعلي لا بمجرد الاستيراد"[41].

- **ضريبة عشور صلاح الدين**

تتميز هذه الضريبة باهتمام بالغ لأنها الوحيدة في المنظومة الضريبية الصليبية التي أُطلق عليها اسم خصم إسلامي وهو أمر يكشف في حد ذاته عن حجم التأثير الذي أحدثته انتصارات صلاح الدين في الوجدان الصليبي فقد نشأت هذه الضريبة في أوروبا ضمن سياق الضغوط المالية المتصاعدة لتمويل الحملات

الصليبية وبدأت في صورة ضريبة لإنقاذ الأرض المقدسة ثم أعاد الملك هنري الثاني ملك إنجلترا تفعيلها في صورة محدثة وبعد الضربة الموجعة التي تلقاها الصليبيون على يد صلاح الدين، تحولت هذه الضريبة إلى ما عرف بعشر صلاح الدين وكان الهدف منها توفير التمويل اللازم لتجهيز الحملة الصليبية الثالثة التي أرادت استعادة ما فقده الصليبيون[42].

وما يميز هذه الضريبة أنها تجاوزت الحدود الطبقية المعتادة، فلم تستثنِ رجال الدين الذين كانوا في الغالب بمنأى عن الأعباء الضريبية، واعتُبرت ضريبة عامة يخضع لها الجميع لمواجهة ما وصفه المشرّع الصليبي بالنفقات الباهضة للدفاع عن المملكة[43].

رابعاً: المنظومة الضريبية وأثرها على التجارة والاقتصاد الصليبي

لا يمكن فهم المنظومة الضريبية الصليبية بمعزل عن سياقها الاقتصادي الأشمل إذ كانت على الدوام في علاقة جدلية مع التجارة والإنتاج تؤثر فيهما وتتأثر بهما وقد أدرك بعض الملوك الصليبيين أن الإفراط في الضغط الضريبي قد يُجفّف منابع الثروة ذاتها التي يسعون إلى استغلالها، فلجأوا إلى سياسات استثنائية تقوم على التخفيف الضريبي في قطاعات بعينها لتحفيز النشاط الاقتصادي[44].

حيث بين ذلك القرار الذي أصدره الملك بلدوين الثاني عام 597هـ والقاضي برفع الضرائب عن تجارة الحبوب والبقول بأنواعها بهدف فتح الباب أمام تجار المسلمين والنصارى للتبادل التجاري في أمان واطمئنان. وكان الهدف المعلن من هذا القرار توفير احتياجات السكان التموينية في بيت المقدس، وهو ما يعكس وعيا بضرورة الفصل أحياناً بين الحسابات السياسية والمتطلبات الاقتصادية[45].

وقد أسهم الوجود الإيطالي المكثف في الموانئ الشامية إسهاماً ملموساً في إحياء الحركة التجارية، إذ أقام الإيطاليون مراكز وأحياءً تجارية راسخة في عكا وصور وصيدا واستفادوا من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات التي منحتها إياهم الإدارة الصليبية، مما أوجد منافسة تجارية نشطة وأفضى إلى تنشيط حركة البضائع بين الشرق والغرب[46].

وفي هذا الإطار احتلت مدينة عكا مكانة الصدارة التجارية بين الموانئ الصليبية ليس فحسب لأهميتها العسكرية والاستراتيجية بل لموقعها الجغرافي الاستثنائي عند نهاية طرق التجارة البرية القادمة من آسيا الوسطى عبر الشام إلى سواحل البحر المتوسط وقد جسدت هذه المدينة النموذج الأوضح للتلاقح الاقتصادي بين الصليبيين والمسلمين حيث كانت تنشط فيها حركة البيع والشراء بين طرفين متحاربين يجمعهما في آن واحد رابط المصلحة التجارية المشتركة[47].

الخاتمة:

تتلخص هذه الدراسة في مجملها إلى أن المنظومة الضريبية التي أرسى الصليبيون دعائمها في بلاد الشام لم تكن مجرد إجراء مالي تقني بل كانت تعبيراً صادقاً عن طبيعة الكيان السياسي الصليبي بكل ما اتسم به من التوترات وتناقضات فهي من جهة وضحت عن نزوع واضح نحو الاستنزاف لطاقات السكان المحليين من خلال تعدد الفرائض الضريبية وتراكمها ومن جهة أخرى كشفت عن قدرت البراغماتية السياسية جعل بعض الملوك الصليبيين يلجؤون أحياناً إلى التخفيف من الأعباء الضريبية أو منح الإعفاءات حين تقتضي المصلحة الاقتصادية وقد اتضح من خلال استقراء مكونات هذه المنظومة أن الصليبيين لم يبتكروا نظاماً ضريبياً من العدم بل بنوا على الأساس البيزنطي القائم مضيفين إليه عناصر إقطاعية أوروبية وعناصر مستحدثة أملتها ضرورات الواقع المحلي ,وأن البنية الضريبية الصليبية كانت تعمل في الواقع على مستويين مستوى محلي يستنزف فائض الإنتاج الزراعي والنشاط التجاري ومستوى أوروبي يضخ الموارد البشرية والمالية من ديار الغرب.

أما من الناحية الاجتماعي فقد أسهمت هذه المنظومة الضريبية في رسم خريطة علاقات القوى داخل المجتمع الصليبي وما بينه وبين المجتمعات المحيطة فالفلاح المسلم الخاضع لضريبة الرأس والخراج العشرفي آن واحد كان يجد نفسه في مواجهة منظومة استنزاف متكاملة حين ان التاجر الإيطالي المتمتع بالإعفاءات الجمركية يحتل موقعاً امتيازياً داخل التراتبية الاقتصادية الصليبية وهذا يكشف أن الصليبيين كانوا يمارسون نوعاً من التمييز الاقتصادي الذي يكرس التفاوت بين الجماعات تبعاً لانتمائها الديني والوظيفي ومن خلال هذا يتوضح بإن النظام الضريبي الصليبي كان من أكثر أدوات الحكم تعبيراً عن

تناقضات الوجود الصليبي في بلاد الشام إذ جمع بين توسع الإمبراطوري في السيطرة الشاملة والواقعية البراغماتية في التكيف مع ما تمليه الظروف و الرغبة في الاستنزاف القصوى والحاجة إلى الحفاظ على الحيوية الاقتصادية التي كانت في نهاية من شرط البقاء وقد ظل هذا التوتر سمة من سمات التجربة الصليبية في المشرق طوال قرنين من الزمان حتى آلت إلى ما آلت إليه من زوال.

المصادروالمراجع:

[1] أبي البقاء ,عبد الله البدري، نزهة الانام في محاسن الشام، دار الرائد العربي، ط1، بيروت، 1980، ص11.
[2] ياقوت الحموي، شهاب الدين ابي عبدالله بن ياقوت بن عبداللة الحموي الرومي(626هـ),معجم البلدان، دار صادر بيروت، 1977م، ص 312.
[3] ابن شداد، الاعلاق الخطير في دكر اماراء الشام و الجزيرة، تح، يحي زكريا عبادة، منشورات وزارة الثقافة، ط1، سورية، 1991، ج1، ص 15.
[4] ابن عساكر,ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت 499 ه-571 م)، تاريخ مدينة دمشق، تح، محب الدين ابي سيد عمر بن علامة العمري، دار الفكر، 1415ه/1990م، ج1، ص10.
[5] ابن حوقل,ابي القاسم ابن حوقل النصيبي(367هـ\977م),صورة الأرض,منشورات دار مكتبة الحياة ,بيروت,1996,ص 158.
[6] البخيت,محمد حرنان,دراسات في تاريخ بلاد الشام سورية ولبنان,ط3,فرع الدراسات العربية,دمشق,2008,ص49.
[7] المرجع السابق,ص60.
[8] العشي,عمار,تاريخ بلاد الشام في القرن الاول وبداية القرن الهجري,دار الينابيع,دمشق,2009,ص41.
[9] حسين,حسن عبد الوهاب,تاريخ قيسارية الشام في العصر الإسلامي,دار المعرفة الجامعية,الاسكندرية,1990,ص103.
[10] غروسيه،رانيه، موجز تاريخ الحروب الصليبية في المشرق الإسلامي وشرقي حوض المتوسط، ترجمة أحمد إيبش، دار الكتب الوطنية، ابوظبي، ٢٠١٤، ص ١١٤-١٢٢.

[11] البنا، عبد الحافظ عبد الخالق يوسف، أسواق الشام فى عصر الحروب الصليبية فى الفترة من ٦٨٧ / ٥٩٥ه - ١٢٩١ / ١٠٩٩م،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٧، ص ٢٥.

[12] زكار، سهيل، الموسوعة الشامية في تاريخ الحد والضليبية، ج ٣ ، دمشق ، ١٩٩٥، ص ٦٤.
[13] شابو ، وفاء ، أثر الصراع الإسلامي الصليبي في بلاد الشام على الحياة الاجتماعية و الدينية خلال القرن 6- 5 هـ/ 12 - 11 م، رسالة ماجستير ، جامعة 8ماي، الجزائر، ٢٠٢٣، ص ٣٠- ٣٢.

[14] سعيد أحمد برجاوي، الحروب الصليبية في المشرق، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1984-1404م، ص 94.

[15] عزيز سوريال عطية، الحروب الصليبية والعلاقات بين الغرب والشرق، ط2، دار الثقافة، القاهرة، 1998، ص 82.

[16] المصدر نفسة,ص85.
[17] شريف,حكمت بك,تاريخ طرابلس الشام من اقدم أزمانها الى هذه الأيام,تحقيق منى حداد يكن,دار الإيمان,طرابلس,1987,ص176.
[18] العشي,المصدر السابق,ص46.

[19] عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية بين الشرق و الغرب في العصور الوسطى، دار دمشق، ط1، 1980م، ص175.

[20] سبط ابن الجوزي ,ابي المظفر يوسف بن قزأغلي بن عبدالله(654هـ), مرآة الزمان في تواريخ الأعيان ,تحقيق محمد بركات,ج٨ ,دار الرسالة العالمية,بيروت,2013,ص ٦٠١؛عادل زيتون,المصدر السابق,ص177.

[21] ابن عساكر، تاريخ دمشق ، ج١ ،ص ٢٧٦.

[22] مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ الحروب الصليبية الأسباب، الحملات، الاثار، دار أسامة، ط1، الأردن، 2004،ص154.

[23] مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ الحروب الصليبية الأسباب، الحملات، الاثار، دار أسامة، ط1، الأردن، 2004،ص155.

[24] ابن الأثير,علي بن محمد بن محمد ابن الاثير الجزري(630هـ), الكامل في التاريخ,تحقيق ابي صهيب الكرمي,بيت الافكار الدولي,الاردن,ج ١٢ ص ٣٢٧؛رأفت محمد النبراوي، النقود الصليبية في الشام و مصر ،دار القاهرة ،القاهرة، 2001،ص33.

[25] أرنست باركر، الحروب الصليبية، تر: السيد الباز العريني، دار النهضة العربية، بيروت، (د ت)، ص 81-140.

[26] مبيض، سامي مروان ، نكبة نصارى الشام ، رياض لتوزيع والنشر، ٢٠٢١,ص55.

[27] ابن جبير,ابو الحسن محمد بن احمد بن جبير الكناني الاندلسي(614هـ),رحلة بن جبير,تحقيق حسين نصار,ج3,دار صادر,بيروت,2012,ص187.

[28] الواقدي ،ابي عبد الله بن محمد بن عمر بن الواقد(207هـ), فتوح الشام ،تحقيق عبد الطيف عبد الرحمن, ج ٢ ،دار الكتب العلمية,بيروت, ص ١٩٧؛ مبيض ، سامي مروان ، تاريخ دمشق المنسي ، رياض لتوزيع والنشر، ٢٠١٦، ص32.

[29] قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يمدها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأدب، الكويت، رقم 149، (د ت) ص 178.

[30] المقريزي ،احمد بن علي بن عبد القادر(845هـ),اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطمين، ج ١ ص ١٨٨ ؛ جمال الدين سرور ، سياسة الفاطميين الخارجية ص ١٢٧.

[31] محمود سعيد عمران ،حضارة أوربا في العصور الوسطى ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1998,ص187.

[32] المصدر نفسة,ص190؛ أحمد بدوي ، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ص ٢٨١.

[33] علي السيد علي،العلاقات الاقتصادية بين المسلمين و الصليبين ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية،ط1,القاهرة ،1417ه-1996م.

[34] السيد عبد العزيز سالم ،طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي ،مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر ، الإسكندرية،(دت),ص76؛علي السيد علي،العلاقات الاقتصادية بين المسلمين و الصليبين ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية،ط1,القاهرة ،1417ه-1996م.

[35] زكي النقاش ،العلاقات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بين العرب و الافرنج خلال الحروب الصايبية ،دار الكتاب اللبناني ،1360ه/1946م.

[36] محمود سعيد عمران ،حضارة أوربا في العصور الوسطى ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1998,ص192.

[37] عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية بين الشرق و الغرب في العصور الوسطى، دار دمشق، ط1980 م، ص 172.

[38] ارنست باكر ،الحروب الصليبية ،تر ،السيد الباز العريفي ،دار النهضة العربية ، بيروت ،(دت,ص143؛جو ناثان ريلي سميث ،الحملة الصليبية الأولى و فكرة الحروب الصليبية ،تر، محمد فتحي الشاعر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط2، (دم ن)، 1999.

[39] الذهبي (شمس الدين محمد بن احمد بن قايماز ، ت ٧٤٨هـ) ,تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والاعلام ,ج3,ص256.

[40] سعيد عاشور، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية في كتاب بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى, ص ٣١ .

[41] حسان حلاق، العلاقات الحضارية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى (الأندلس - صقلية- الشام)، دار النهضة العربية، ط2، لبنان، 2012م، ص211.

[42] إسماعيل نوري الربيعي ،نبلاء و داراويش ،تاريخ الحروب الصليبية ،الأهلية للنشر و التوزيع ،ط1،المملكة الأردنية الهاشمية ،2003,ص56.

[43] السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ، ت ٩٠٢هـ) ,الضوء اللامع لأهل القرن التاسع,الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٣٦ - ١٩٣٤م، ص ٥٩.

[44] القزويني (زكريا بن محمد بن محمود ، ت ٦٨٢هـ) ,آثار البلاد واخبار العباد ، بيروت ١٩٦٠م ، ص197

[45] سيد علي الحريري، الأخبار السنية في الحروب الصليبية، الزهراء للإعلام العربي، ط3، القاهرة،ص114.

[46] الغزي ، كامل حسين محمد مصطفى الحلبي ،نهر الذهب في تاريخ حلب ، ج٣ حلب/ ١٩٢٦م،ص ٨٩.

[47] صلاح الدين خودا بخش,حضارة الاسلام ,ترجمة علي الخربوطلي,بيروت,1971,ص23.